

Distr.: General
16 April 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام
الدورة الثامنة
تشكيمة ليبريا

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبريا

التقرير المرحلي الثالث

أولا - مقدمة

١ - في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اعتمدت حكومة ليبريا وتشكيمة ليبريا في لجنة بناء السلام بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبريا (انظر PBC/4/LBR/2) لمواكبة جهود بناء السلام التي تبذلها ليبريا. وأُتفق في البيان على إنجاز استعراضات دورية لأهداف البيان لرصد التقدم المحرز وتعديل البيان حسب الاقتضاء.

٢ - وأجري أول استعراض لتنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة في عام ٢٠١١، وعدلت الوثيقة الختامية المنبثقة عنه البيان الأصلي وفرضت التزامات وأهدافا جديدة (PBC/6/LBR/2). واعتمدت تشكيمة ليبريا في لجنة بناء السلام الوثيقة في ٩ أيار/مايو ٢٠١٢. وركز الاستعراض الثاني على أوجه التقدم والتحديات الرئيسية التي برزت خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١١ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (PBC/7/LBR/3). واعتمدت نتائج الاستعراض الثاني في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣.

٣ - ويركز هذا التقرير على حالة تنفيذ البيان خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ويستند إلى التقارير المرحلية التي قدمتها حكومة ليبريا، وإلى إسهامات أعضاء تشكيمة ليبريا، وتقارير المهام التي يقدمها رئيس تشكيمة



ليبريا، ونتائج المناقشات التي أجريت بصدد تنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة في مونروفيا في شباط/فبراير ٢٠١٤. ويخلص التقرير المرحلي إلى أن الالتزامات المتفق عليها في البيان ما زالت صالحة. وبناء على ذلك سيمدّد العمل بالبيان سنة أخرى، مما يتيح وقتاً إضافياً لاستيفاء تنفيذها.

٤ - واتفقت لجنة بناء السلام وحكومة ليبريا على إجراء الاستعراض الرابع لبيان الالتزامات المتبادلة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بما يتماشى ربما مع اتفاق يبرم في إطار الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول المهشة.

ثانياً - التزامات حكومة ليبريا

ألف - تعزيز سيادة القانون

١ - إيلاء الأولوية للإرادة السياسية اللازمة لتسهيل عمل لجنة إصلاح القوانين لتحسين قدرتها على تنفيذ ولايتها

٥ - إحراز تقدم صوب تحقيق النتائج/النواتج المدرجة في استراتيجية لجنة إصلاح القوانين - شرعت لجنة إصلاح القوانين، بعد انطلاق خطتها الاستراتيجية في عام ٢٠١١، في تنفيذ أنشطة رئيسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت اللجنة مشورة الخبراء لمؤسسات مختلفة في الجهاز التنفيذي والتشريعي والقضائي. وشمل ذلك المشورة بشأن صياغة عدد من التشريعات والسياسات، مثل السياسة الوطنية للنفط وقانون جديد متعلق بالبتروول. وتضطلع اللجنة أيضاً بمهام قيادة صياغة مشروع قانون الحكومات المحلية. واستعرضت اللجنة الهياكل الإدارية في الوزارات والوكالات الحكومية؛ كما استعرضت عدداً من التشريعات، من بينها مشروع قانون التنمية التعاونية وقدمت تحليلاً نقدياً لها؛ واستعرضت قانون اللاجئيين لعام ١٩٩٣ (الذي أنشئت بموجبه اللجنة الليبرية لإعادة اللاجئيين إلى وطنهم وإعادة توطينهم) وأعادت صياغته؛ واستعرضت تشريعات الملكية الصناعية والملكية الفكرية بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، وأعادت صياغتها. وتعمل اللجنة في الوقت الراهن على صياغة مشروع قانون متعلق بالإفلاس والإعسار. وفي عام ٢٠١٣، عقدت اللجنة مشاورات في المناطق الريفية في ليبريا بشأن قضايا إصلاح القوانين، ومنها القضايا الدستورية، بهدف تقديم المساعدة التقنية إلى لجنة استعراض الدستور عند الاقتضاء.

- ٦ - زيادة الاعتماد المخصص في الميزانية للجنة - لم تحظ اللجنة منذ إنشائها بأية زيادة في مخصصاتها المتكررة في الميزانية. وبسبب نقص التمويل، لم يتسنّ تعيين ما يكفي من موظف الفئة الفنية. غير أن اللجنة استطاعت الانتقال في أيار/مايو ٢٠١٣ إلى مرفق أكبر بعض الشيء يتميز بمزيد من الاستقلالية. وهناك حاجة ملحة إلى زيادة الدعم المقدم من الميزانية حتى يتسنى تعيين العدد اللازم من الموظفين لتنفيذ ولاية اللجنة.
- ٧ - اعتماد سياسة وطنية لإصلاح القوانين - أعدت المسودة الأولى لسياسة وطنية لإصلاح القوانين، إلا أنها لم تصقل بعد بسبب قلة عدد موظفي البحوث وبسبب طلبات استعراض القوانين التي أهالت على اللجنة من مختلف قطاعات الحكومة.
- ٨ - عقد مؤتمر قضائي وطني - عقدت السلطة القضائية ووزارة العدل مؤتمراً للعدالة الجنائية في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣.

٢ - كفاءة تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية لقطاع العدل

- ٩ - تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية لقطاع العدل تماشياً مع استعراض الإنفاق على قطاعي العدل والأمن الذي أجرته بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والبنك الدولي - بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، خصّصت حكومة ليبيريا، عن طريق وزارة المالية، مبلغ ٨١,١٧ مليون دولار للأمن وسيادة القانون. ويمثل ذلك ١٢ في المائة من مجموع الميزانية المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ البالغ ٦٧٢,٠٥ مليون دولار. وحُصّص ٩٣ ١٩٨ ٤١ دولار من هذا المبلغ لوزارة العدل (مما يشكل زيادة نسبتها ٤٧ في المائة مقارنة بالسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢). وحُصّص مبلغ ١٨ ٤٨١ ٨١٠ دولار للشرطة الوطنية الليبيرية، في حين حُصّص مبلغ ١٩٤ ٤٤٣ ١ دولار لأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية. وفي السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، أنفقت وزارة العدل ٩٨٠ ٧٩٠ ٣٣ دولار (٨٢ في المائة من المبلغ المخصص)؛ وأنفقت الشرطة الوطنية الليبيرية ١٨٤ ٣٥٩ ١٦ دولار (٨٩ في المائة من المبلغ المخصص)؛ وأنفقت أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية ٣٢٨ ٤٠٦ ١ دولار (٩٧ في المائة من المبلغ المخصص). ووفت الحكومة بالتزامها إزاء المركز الإقليمي للعدالة والأمن برصد مبلغ ٧٢٩ ٠٠٠ دولار، من خلال ميزانية التكاليف المتكررة، لتشغيل مركز غبارنغا.

- ١٠ - أما بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، فقد خفضت الحكومة الاعتمادات المخصصة لقطاعي الأمن وسيادة القانون ككل، حيث خصصت لهما ٩٣٤ ٣٦٤ ٧٧ دولار (أي بانخفاض نسبته ٦٩,٤ في المائة مقارنة بالسنة المالية السابقة). ويعزى ذلك جزئياً

إلى مواجهة الحكومة لنقص في الإيرادات الإجمالية أدى إلى تطبيق تخفيضات شاملة على معظم الوزارات والوكالات الحكومية. ولم تواكب مساهمة الحكومة في أي من مخصصات الميزانية للمستين الماليين الأخيرتين التوصيات الواردة في استعراض الإنفاق العام، غير أنها رفعت بمعدل طفيف النسبة الإجمالية المخصصة في الميزانية الوطنية لقطاعي الأمن وسيادة القانون من ١٢ في المائة في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ١٥ في المائة في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤. ووفت الحكومة بالتزامها إزاء المراكز بتخصيصها مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ دولار لكل من المركزين الثاني والثالث على شكل مساهمة في رأس المال، إضافة إلى تخصيص ٧٥٠.٠٠٠ دولار للصندوق التشغيلي لمركز غبارنغا الإقليمي، كجزء من مخصصات مالية منفصلة تغطي التكاليف الفورية المترتبة على تقليص بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

١١ - ووفقا لوزارة المالية، حُصِّصت المبالغ التالية لمؤسسات القطاع الأمني الرئيسية للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤: مبلغ ١٠ ٣٨٦ ٧٥٩ دولار للقوات المسلحة الليبيرية؛ ومبلغ ١٨ ٤٨١ ٨١٠ دولار للشرطة الوطنية؛ ومبلغ ١٤٤٣ ١٩٤ دولار لأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية؛ ومبلغ ٥ ٢٤٤ ٣٣٥ دولار لمكتب الهجرة والتجنيس. أما بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، فقد حُصِّص مبلغ ١٢ ٥٣٢ ٨٦٤ دولار للقوات المسلحة؛ ومبلغ ١٥ ٩٤١ ٧٤٨ دولار للشرطة الوطنية؛ ومبلغ ١ ٢٧٣ ٠٧٩ دولار لأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية؛ ومبلغ ٤ ٨٥٨ ٨٩٩ دولار لمكتب الهجرة والتجنيس.

٣ - اتخاذ إجراءات فورية لخفض المستويات غير المقبولة لحالات الاحتجاز السابق للمحاكمة

١٢ - انخفاض حالات الاحتجاز السابق للمحاكمة حسب الإحصاءات - وفقا للأرقام المتاحة، انخفض معدل الاحتجاز السابق للمحاكمة المسجل على الصعيد الوطني من ٨٧ في المائة في شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى ٧٥ في المائة في شباط/فبراير ٢٠١٤. ويشكل المحتجزون في سجن مونروفيا المركزي الواقع في مقاطعة مونتسيرادو ما يقرب من نصف السجناء في جميع أنحاء البلد. وسُجل أهم تغيير في الأرقام الإجمالية في الفترة بين عامي ٢٠١٠ (٨٦ في المائة) و ٢٠١١ (٧٩ في المائة) ببدء العمل ببرنامج أعضاء القضاء الجالس. ويختلف معدل الاحتجاز السابق للمحاكمة باختلاف المقاطعات. ففي مقاطعات غراند غيده ولوفا وماريلاند، على سبيل المثال، يقل المعدل نسبيا عن المتوسط الوطني وفقا للبيانات المتاحة حتى شباط/فبراير ٢٠١٤. وتواصل الحكومة الليبيرية معالجة المسائل المتعلقة بالاحتجاز السابق للمحاكمة بدعم من الأمم المتحدة وشركاء آخرين. ومع ذلك، لا يزال المعدل مرتفعاً جداً.

١٣ - توسيع نطاق العمل ببرنامج أعضاء القضاء الجالس ليشمل جميع المحاكم الابتدائية في مونتسيرادو وفي العواصم الثلاث لمقاطعات بونغ ونيمبا ولوفا - بت برنامج أعضاء القضاء الجالس الذي يجري العمل به حاليا في ثماني محاكم ابتدائية في مقاطعة مونتسيرادو، في ٥٦٨ حالة خلال الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وينخفض عدد المحتجزين قبل المحاكمة عند تطبيق البرنامج، وهو أثر جدير بالملاحظة. وكان لبرنامج إطلاق سراح السجناء، وهو نسخة من برنامج أعضاء القضاء الجالس يُعمل به في مقاطعات أخرى، ولمشاركة المدّعين في المقاطعات الذين يزورون المحتجزين رهن المحاكمة في السجون وقيّمون حالاتهم، أثر إيجابي في مسألة الاحتجاز السابق للمحاكمة في سجون بوكانن وكاكاتا وسانيكلي وتومانبورغ، وفوينجاما. وسُجّل انخفاض في متوسط معدل الاعتقال منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وساهم ذلك في ثبات عدد السجناء المشهود حتى تاريخه.

١٤ - وتستدعي المسائل المتعلقة بعدم تخصيص الموارد الكافية والافتقار إلى القدرات، لا سيما في مجال أمن السجون وإدارتها، معالجة أوفى.

١٥ - زيادة عدد موظفي قطاع العدل المدربين - في عام ٢٠١٣، أجرى مكتب الوكيل العام أربع دورات تدريبية للمدعين العامين، ومدعي المقاطعات ومساعدتهم، والمستشارين القانونيين العاملين في ليبريا. وركزت هذه الدورات التدريبية على تعزيز مهارات الادعاء الفعال، وعُقدت في مقاطعات غباربولو ومارغبي ومونتسيرادو. وفي المتوسط، تلقى التدريب في كل حلقة عمل ٦٠ فردا من الأفراد العاملين في مجال العدالة الجنائية، وذلك بتمويل من حكومة أستراليا من خلال الصندوق الاستئماني لتحقيق العدالة والأمن.

١٦ - زيادة عدد الحالات التي تُعالج من خلال النظام التجريبي لمراقبة السلوك - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، توسع نطاق خدمات مراقبة السلوك ليشمل مقاطعتي لوفا ونيمبا، مما أتاح تدريب ١٤ ضابطا من ضباط مراقبة السلوك وثلاثة موظفين إداريين وتوزيعهم في المنطقة. وعُقدوا ثماني دورات تدريبية في إطار أنشطة التواصل مع العاملين في مجال العدالة الجنائية في المنطقة. وحتى تاريخه، استفاد من الخدمة المقدمة في مقاطعتي لوفا ونيمبا ٢٨ فردا من الخاضعين لمراقبة السلوك. وفي عام ٢٠١٣، أخضع ٨١ سجينا لنظام مراقبة السلوك في أربع مقاطعات، فوُضع ٣١ منهم قيد المراقبة وأُفرج عن ٢٥ سجينا عن طريق الوساطة.

١٧ - وتعمل خدمة مراقبة السلوك من أربع مقاطعات، وهي: مونتسيرادو ولوفا ونيمبا وبونغ. وفي مقاطعة بونغ، تعمل الخدمة من مركز غبارنغا الإقليمي. وبصفة عامة، شهد البرنامج التجريبي لمراقبة السلوك زيادة تدريجية في القضايا التي عالجها حيث بلغ عددها

خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه ٢١٧ قضية. وتعترم وزارة العدل تعيين وتدريب ٤٠ ضابطاً إضافياً من ضباط مراقبة السلوك لتوزيعهم في عام ٢٠١٤ على المقاطعات الإحدى عشرة المتبقية.

٤ - تعزيز إدارة الموارد البشرية بما يكفل مواكبة توزيع موظفي قطاع العدالة الذين تلقوا التدريب المناسب ولديهم فهم دقيق للقانون على المقاطعات لنشر الشرطة الوطنية

١٨ - نشر القضاة معاونين المتخرجين حديثاً - تم توزيع المجموعة الأولى المكونة من ٦٠ قاضياً محترفاً مدرباً على دوائر مختلفة.

١٩ - زيادة عدد المدعين العامين ومحامي المساعدة القضائية المتقدمين والموزعين على المناطق المركزية - يهدف مفهوم المراكز إلى زيادة قوام مؤسسات العدالة الجنائية من خلال استقدام الأفراد المؤهلين وتدريبهم وتوزيعهم. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٣، تم تدريب خمسة من مدعي المقاطعات معاونين وإيفادهم إلى مركز غبارنغا، (عُيّن ثلاثة منهم للعمل في غبارنغا، وواحد في كل من محكمتي دائرتي لوفانيمبا لمساعدة مدعي المقاطعات وعددهم مدع واحد في كل مقاطعة). وبدعم من صندوق بناء السلام، ارتفع العدد الإجمالي لمدعي المقاطعات بحلول تموز/يوليه ٢٠١٣ ليصل إلى ٢٠ مدعياً (من ١٥ في عام ٢٠١٢)، وبلغ عدد المدعين في المدن ٥٠ مدعياً منتشرين في جميع أنحاء البلد.

٢٠ - ومكث جميع محامي المساعدة القضائية البالغ عددهم ٢١ محامياً الذين وُزِعوا على دوائر مختلفة، ومحامي المساعدة القضائية الثلاثة الآخرين الذين أُرسِلوا إلى منطقة مركز غبارنغا، في وظائفهم. ولدى كل مقاطعة فريق للدعاء على مستوى محكمة الدائرة. وإضافة إلى ذلك، استُقدم خمسة محامين للمساعدة القضائية ويُتوقع أن يتلقوا التدريب ليرسلوا لمواقع عملهم قبل شباط/فبراير ٢٠١٤. وسيُعين ثلاثة منهم في منطقة المركز الثاني (محام واحد في كل من مقاطعات غراندي كرو وماريلاند وريفير غي) واثنان في منطقة المركز الثالث (محام واحد في كل من مقاطعتي غراندي غيده وسينوي). وبهذا التوزيع، سيبلغ العدد الإجمالي لمحامي المساعدة القضائية ٢٩ محامياً، وسيوفر التغطية الكاملة في كل محكمة من محاكم الدوائر الست عشرة.

٢١ - تعيين القضاة على نحو يراعي عدد القضايا المدرجة في قوائم المحاكم - أقر مجلس الشيوخ انتداب قاضٍ مقيم من قضاة محاكم الدوائر للعمل في مقاطعة لوفانيمبا في عام ٢٠١٣، كما أقر أيضاً قاضٍ جديد للعمل في محكمة الدائرة في مقاطعة ريفير سيس، وعيّن هناك. غير أن الحاجة تقتضي تعيين مزيد من القضاة للعمل في المقاطعات حتى يتسنى البت على نحو

فعال في جميع القضايا المرفوعة إلى المحاكم. لا سيما أن بعض القضايا تكون أكثر تعقيدا من غيرها وتتطلب المزيد من الوقت للبت فيها.

٢٢ - تقديم الخدمات القانونية من مركز غبارنغا الإقليمي وتوسيع نطاقها لتشمل المراكز الأخرى - انتهت أعمال تشييد محكمة الدائرة القضائية التاسعة لغبارنغا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ومن المقرر أن تُفتتح في أوائل عام ٢٠١٤. ويجري تنفيذ الخدمات القانونية على شقين؛ أنجز شقها الأول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ومن المقرر أن يُنفذ الشق الثاني في عام ٢٠١٤.

٥ - هيئة مجال للحوار العام بشأن سيادة القانون وقضايها

٢٣ - قيام لجنة المؤتمر الوطني بوضع السياسات المتعلقة بقطاعي العدالة الرسمي وغير الرسمي - نظراً لمحدودية مخصصات الميزانية للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، لم تتمكن السلطة القضائية من عقد المؤتمر القضائي الوطني العادي المقرر. ويكتسي تحديد مؤسسات قطاعي العدالة والأمن أولويات للتمويل القائم أهمية حاسمة.

٢٤ - تنفيذ توصيات المؤتمر الوطني لعام ٢٠١٠ بشأن قطاعي العدالة الرسمي وغير الرسمي - لم تُنفذ التوصيات حتى الآن نظراً لمحدودية الأموال المتاحة، ومن المتوقع أن يتم ذلك في عام ٢٠١٤.

٢٥ - إجراء حوارات تشاورية إقليمية لطرح تقرير المؤتمر الوطني لعام ٢٠١٠ على الشعب - لم تُجرَ المشاورات بعدُ نظراً لمحدودية الأموال المتاحة. ومن المتوقع أن تُناقش التوصيات الصادرة عن مؤتمر عام ٢٠١٠ وأن تُقرَّ خلال المؤتمر القضائي الوطني المقبل، وأن تُجرى بعد ذلك المشاورات الإقليمية.

٦ - إنشاء وتنفيذ نظام لإدارة القضايا وتتبعها مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز العلاقات المهنية بين جميع مكونات نظام العدالة، بما في ذلك الشرطة الوطنية

٢٦ - إنشاء نظام تجريبي لحفظ السجلات وإدارة القضايا في مركز غبارنغا الإقليمي وتوسيع نطاقه ليشمل مركزي هاربر وزويدرو بحسب المرحلة التي تم بلوغها في بناء هذين المركزين وتشغيلهما - وُضعت الصيغة الأولى للنظام التجريبي لحفظ السجلات وإدارة القضايا وأنجزت عملية محاكاة للبرنامج الحاسوبي. وُدرب المستخدمون النهائيون على المهارات الحاسوبية الأساسية، وأجري الاختبار الأول للنظام بإشراك المستخدمين النهائيين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ويعمل مطوِّرو البرنامج الحاسوبي على إدماج تعديلات

اقترحها المستخدمون النهائيون في مرحلة الاختبار، كما حُدد شهر آذار/مارس ٢٠١٤ موعداً لبدء العمل بالنظام.

٢٧ - وفي إطار برنامج تدريب كتبة المحاكم الذي ينفذه معهد جيمس أ. أ. بيير القضائي وإدارة دعم النظامين القانوني والقضائي التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، حُدّد ٥٠٠ من كتبة المحاكم لتلقي التدريب في إطار بدء تنفيذ مشروع النظام اليدوي لحفظ السجلات. ومنذ عام ٢٠١١، دُرّب ٣١٦ من كتبة المحاكم. وفي الوقت الراهن، أُبلغ عن تغطية بنسبة ٦٣ في المائة في مجموع الدوائر الستة عشر، في حين استفادت جميع المحاكم في المقاطعات الخمسة عشر من بدء تنفيذ النظام اليدوي. ومن المتوقع أن يُدرّب ١٨٢ من كتبة المحاكم الإضافيين في عام ٢٠١٤.

٧ - إنشاء آليات فعالة لمراقبة نظام العدالة توفر الضمانات لاستقلال القضاء والمساءلة العامة

٢٨ - يعمل مكتب الخدمة العامة بفعالية في مركز غبارنغا الإقليمي، وتُنشئ مكاتب للخدمة العامة في مراكز أخرى بحسب المرحلة التي تم بلوغها في بناء هذه المراكز وتشغيلها - يعمل مكتب الخدمات العامة بوصفه مركزا للخدمات الإحالة في مركز غبارنغا ويتيح للجمهور معلومات عن الخدمات المتاحة. ويمكن للمقيمين في منطقة المركز تقديم الشكاوى ضد العاملين في مجالي العدالة والأمن، ثم تُحال تلك الشكاوى إلى القطاع المناسب لاتخاذ الإجراءات. ووظفت الحكومة، عن طريق صندوق تشغيل المركز، موظفين إضافيين للتواصل مع الجمهور للعمل في مقاطعتي لوبا ونيمبا.

٢٩ - ويعمل مكتب الخدمات العامة على تيسير الجهود الرامية إلى تعزيز ثقة الجمهور في قطاعي العدالة والأمن. وتُستخدم البيانات التي تجمعها منظمات المجتمع المدني ومراقبو حقوق الإنسان العاملون مع مكتب الخدمات العامة في نظام للإنذار المبكر. ويسهم هذا الأمر في وضع آلية للضوابط والموازنات تكفل مراعاة إجراءات قطاعي العدالة والأمن للقواعد الأخلاقية.

٣٠ - وحُدّدت آلية التواصل وتقديم الشكاوى بوصفها أولوية للمركزين الثاني والثالث. وأجريت أول حملة للتواصل في المنطقة الجنوبية الشرقية في آب/أغسطس ٢٠١٣ ودامت ١٨ يوماً. وتم حالياً إجراءات توظيف خمسة موظفي تواصل مع الجمهور للمركزين الثاني والثالث، ويُتوقع نشرهم في آذار/مارس ٢٠١٤، وهو الموعد الذي ستُستأنف فيه عملية التواصل داخل المنطقة.

٣١ - اضطلاع مؤسسات قطاعي العدالة والأمن باستعراض لنظم المساءلة والمراقبة وتنفيذ التوصيات - ترد المعلومات الخاصة بهذا البند في الفقرة ٦٥.

٣٢ - إنشاء هيئة مدنية مستقلة لمراقبة موظفي قطاع العدالة عقب مشاورات مع العموم بشأن ولايتها - أيد قضاة منتمون للرابطة الوطنية للقضاة في ليبيا فكرة توسيع عضوية لجنة التحقيق القضائي لتشمل مشاركة ممثلي المجتمع المدني وخبراء آخرين بعينهم. وعلاوة على ذلك، فمن شأن نجاح اشتغال اللجنة بعد إعادة هيكلتها أن يسهم في تغيير التصور العام السائد بأن السلطة القضائية سلطة فاسدة، ويسر إنشاء علاقة متناغمة بين السلطة القضائية والمستفيدين من الخدمات وعامة الجمهور.

٣٣ - أنجز استعراض لرسوم المحاكم ومبالغ الغرامات وأدخلت التعديلات اللازمة على الأحكام والممارسات - عرضت لجنة الاستعراض القضائي المعنية برسوم المحاكم ومبالغ الغرامات صيغة تعديل نهائي على المحكمة العليا. وينتظر إقرار الجدول المنقح للرسوم والغرامات المقترح واعتماده لاحقاً. وفي ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، فتحت السلطة القضائية "شُبَّاناً لتحصيل الإيرادات" استعداداً لتنفيذ الجدول المنقح. وقد يسّرت الشبائيك دفع رسوم الخدمات القضائية والغرامات وإجراء المعاملات المحاسبية المتعلقة بها في مقاطعة مونتسيرادو وفي جميع المقاطعات التي تُشغّل فيها. ومن المتوقع أن يزداد هذا الزخم بازدياد دعم الجمهور، بما في ذلك الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في سلك القضاء، لهذا المطلب الحاسم المتعلق بتقريب إجراءات تحصيل الضرائب من قاعدة الإيرادات.

٣٤ - إنجاز استعراض خطة الإفراج بكفالة - نوقشت خطة الإفراج بكفالة في مؤتمر العدالة الجنائية المعقود في آذار/مارس ٢٠١٣، واقترحت توصية انبثقت عن استعراض لتنفيذ النظام الحالي. وأقرت القرارات الصادرة عن المؤتمر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ومن المتوقع تنفيذ الخطة بمجرد إتاحة التمويل الحكومي، ويؤمل أن يتحقق ذلك في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥.

٣٥ - عقد اجتماعات اللجنة التشريعية للشؤون القضائية بصورة منتظمة - في عام ٢٠١٣، عقدت لجانا مجلس النواب ومجلس الشيوخ المعنيتان بالسلطة القضائية اجتماعات منتظمة، على أساس أسبوعي تقريبا، وذلك لمناقشة المسائل القضائية الرئيسية.

٣٦ - وضع السياسة العامة للبرنامج الليبري للمساعدين القانونيين من قبل فرقة العمل المعنية بغير المحامين أو أي هيئة ملائمة أخرى - نوقشت مسألة المساعدين القانونيين في مؤتمر العدالة الجنائية المعقود في آذار/مارس ٢٠١٣. وأقرت القرارات الصادرة عن هذا المؤتمر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

باء - دعم إصلاح قطاع الأمن

١ - الحفاظ على الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات

٣٧ - يجتمع مجلس الأمن القومي بصفة منتظمة - خلال عام ٢٠١٣، عُقدت الاجتماعات على نحو منتظم.

٣٨ - تزاوّل مجالس الأمن المقاطعات أعمالها في مقاطعات بونغ، وجراند كرو، وجراند غيده، ولوفا، وماريلاند، ونيمبا، وريفر غي، وسينوي - بُذلت الجهود لكفالة إنشاء مجالس أمن المقاطعات في مقاطعات بومي، وبونغ، ومونتسيرادو، ونيمبا، ولوفا، وجراند غيده، وريفر غي. ومع ذلك، لم تُنشأ سوى ثلاثة مجالس أمن المقاطعات (في جراند غيده، ولوفا، ونيمبا) من أصل ١٥ مجلساً، وتعدّد اجتماعاتها على أساس شهري، وفقاً لمقتضيات قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات. ويعزى هذا الأمر إلى حد كبير إلى الافتقار إلى الدعم المالي وقلة التنسيق.

٣٩ - تشغيل مجلس الأمن المحلي في مركز غبارنغا الإقليمي - من المقرر إنشاء مجالس أمن محلية عملاً بقانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات بيد أن المجلس التابع لمركز غبارنغا الإقليمي ما يزال في انتظار التفعيل؛ ولم تُنشأ حتى اليوم سوى ستة من مجالس الأمن المحلية في مقاطعتين (ثلاثة في كل من مقاطعتي لوفا ونيمبا).

٤٠ - تحقيق تمثيل المرأة ومشاركتها الفعالة على جميع مستويات وضع السياسات الأمنية - ما فتئ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع الأمن يشكل أولوية كبرى من أولويات الحكومة، وهو ما اتضح أثناء استعراض السياسات الجنسانية لمكتب المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل والشرطة الوطنية. وحتى الآن، تبلغ نسبة تمثيل المرأة في الشرطة الوطنية وفي مكتب الهجرة والتجنيس ١٧ في المائة و ٣٠ في المائة. ويدرب مكتب الهجرة والتجنيس ٢٠ امرأة على المهارات القيادية بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وخلال عام ٢٠١٣، جرى تدريب ٢٥٠ ضابط شرطة إضافيين، تخرج منهم ٢٣٦ ضابطاً (من بينهم ٩٨ امرأة) في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٤١ - ويهدف مكتب المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل إلى تدريب ٧٠ موظفاً مبتدئاً في السنة على مدى السنوات الثلاث القادمة. وانطلقت المرحلة الأولى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان من بين الموظفين المبتدئين ١٧ امرأة. وفي عام ٢٠١٣، أطلقت حكومة ليريبيا، بدعم من الأمم المتحدة، سياسة جنسانية للمكتب تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة

والتوعية بقضية المساواة بين الأفراد العاملين في المؤسسات الإصلاحية بالزري الرسمي أو الزري المدني.

٤٢ - أعدّ قانون الشرطة وقُدّم إلى البرلمان لسنّه - يقوم حالياً أصحاب المصلحة الرئيسيون باستعراض مشروع قانون الشرطة ومن المتوقع تقديمه إلى البرلمان في عام ٢٠١٤.

٤٣ - إصلاح وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات تمشياً مع التوصيات المنبثقة عن التقييم الذي أجرته بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك إدخال التعديلات اللازمة على قانون وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات - وظّفت وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات موظفين إضافيين ودرّبتهم ونشروهم في جميع أنحاء البلد من أجل تعزيز قدرتها على مكافحة المخدرات. وحسّنت الوكالة أيضاً آلياتها لجمع المعلومات الاستخباراتية، كما نُفذت، في مجتمعات محلية مختارة، سلسلة من برامج التوعية الموجهة نحو الوقاية. وللوكالة حضور في مطار روبرتسفيلد الدولي (مونروفيا) منذ من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ووُضعت رؤية وخطة استراتيجية للوكالة وقُدّمتا إلى وزارة العدل للموافقة عليهما.

٤٤ - إعداد قانون مكافحة المخدرات - أُعد هذا القانون وقُدّم إلى البرلمان. وبالإضافة إلى ذلك، صيغ مشروع قانون المخدرات والمواد الخاضعة للرقابة واستُعرض بإشراك أصحاب المصلحة وقُدّم إلى الرئيسة بغرض إحالته إلى البرلمان.

٤٥ - وضع استراتيجية وطنية بشأن المخدرات - بدأ العمل لوضع استراتيجية وطنية بشأن المخدرات في عام ٢٠١٣، ويُتوقع أن يُناقش مشروع الاستراتيجية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في عام ٢٠١٤. ويجري النظر حالياً في أربعة عناصر، وهي: إطار قانوني ملائم وفعال، ونظام للحد من الطلب على المخدرات يتسم بالفعالية والكفاءة، ونظام فعال لمنع الإمداد بالمخدرات غير المشروعة، ومراقبة بالمخدرات المشروعة ورصدها على نحو فعال.

٤٦ - حلّ المكتب الوطني للتحقيقات ووزارة الأمن الوطني - المكتب الوطني للتحقيقات ووزارة الأمن الوطني هما قيد الحلّ. ويستمر العمل لدمج المكتب الوطني للتحقيقات والشرطة الوطنية بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا/عنصر شرطة الأمم المتحدة.

٤٧ - إشراك العموم في الحوار بشأن إصلاح قطاع الأمن - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نظمت حكومتا ليبيريا والسويد وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حلقة عمل بشأن إصلاح قطاع الأمن. وحضر حلقة العمل تلك عدد كبير من ممثلي مختلف قطاعات المجتمع، وقد أتاحت فرصة جيدة لبحث قضايا إصلاح قطاع الأمن في ضوء إنهاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

وتبيان التزام الحكومة بتحقيق العدالة والأمن في البلد. ولا تزال هناك تحديات قائمة تشمل ضرورة كفالة مشاركة الجمهور بفعالية في الحوار بشأن إصلاح قطاع الأمن، لا سيما في المجتمعات المحلية الريفية خارج مُونروفيا.

٢ - كفالة تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية لقطاع الأمن

٤٨ - رصد اعتمادات كافية في الميزانية للقوات المسلحة، والشرطة الوطنية، وأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية، ومكتب الهجرة والتجنيس، ومكتب المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل، تماشياً مع استعراض الإنفاق على قطاعي العدل والأمن الذي أجرته بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والبنك الدولي - وترد المبالغ المعتمدة لمؤسسات قطاع الأمن الرئيسية للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ والسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ في الفقرة ١١. ولا تزال التحديات قائمة وتشمل الافتقار إلى القدرات، وعدم كفاية المخصصات من الموارد، والملكية، والمساءلة في الحكومة فيما يتصل بقطاعي العدالة والأمن.

٣ - دعم إنشاء خمسة مراكز إقليمية للعدالة والأمن والإبقاء عليها

٤٩ - الانتهاء من تجهيز سندات ملكية الأراضي من أجل المراكز الإقليمية - في عام ٢٠١٣، أنهت لجنة الأراضي فحص ومسح وتجهيز سندات الملكية للمركزين الثاني والثالث. وهذه السندات معروضة على الرئيسة لتوقيعها.

٥٠ - بدء العمل لإنشاء المركزين الثاني والثالث في هاربر وزويدرو - تكتسي الدراسات الاستقصائية الشاملة الأساسية والدراسات الاستقصائية اللاحقة للمتابعة أهمية بالغة لقياس التقدم المحرز بطريقة منهجية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، أجرى مكتب بناء السلام في ليبيريا التابع لوزارة الداخلية دراسة استقصائية لتصورات العموم بشأن العدالة والأمن في المقاطعات الخمس التي سيغطيها مركزا زويدرو وهاربر. وتهدف الدراسة الاستقصائية إلى تقييم آراء الناس بشأن طائفة من المسائل المتعلقة بالعدالة والأمن قبل بدء التنفيذ الفعلي أو تعزيز خدمات محددة. وسوف تؤخذ النتائج في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ خدمات العدالة والأمن ذات الأولوية في جنوب شرق ليبيريا.

٥١ - وكانت إحدى التوصيات الواردة في نتائج الدراسة الاستقصائية تتمثل في زيادة تعزيز الثقة في الشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنيس، مع مراعاة التصورات المختلفة للرجال والنساء، من خلال تسيير المزيد من دوريات المجتمعات المحلية مثلاً، والاستجابة على نحو أسرع، واتخاذ إجراءات أكثر شفافية. وأوصت الدراسة الاستقصائية أيضاً بأن يبذل مكتب الخدمات العامة ومنظمات المجتمع المدني جهوداً أكبر للتوعية بالسبل التي يستطيع

الناس بواسطتها اللجوء إلى القضاء، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالإجراءات والتكاليف والآليات البديلة لحل المنازعات، كبرنامج السبل البديلة لحل المنازعات حول الأراضي. وبما أن الدراسة الاستقصائية أظهرت أيضاً أن معرفة سكان المقاطعات الجنوبية الشرقية بالمراكز لا تزال محدودة للغاية، فقد أجرت وحدة إدارة البرنامج التابعة للبرنامج المشترك للعدالة والأمن جولة أولى للتوعية العامة في المقاطعات في عام ٢٠١٣.

٥٢ - اكتملت مشاريع المقترحات للمركزين الثاني والثالث، وبدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ المرحلة الأولى من التنفيذ التي تركز على تقديم الخدمات. وعلى النحو الذي أقره مجلس العدالة والأمن، واستناداً إلى الدروس المستفادة من تنفيذ مركز غبارنغا الإقليمي، تشمل المقترحات ثلاث مراحل. وستركز المرحلة الأولى على توفير الخدمات ذات الأولوية داخل المنطقة. وستكفل المراكز محاكمة القضايا على مستوى محكمة الدائرة، وتقديم التمثيل القانوني مجاناً على مستوى المحكمة الابتدائية وقضاة الصلح. والاضطلاع بالإحالات النفسية والاجتماعية والطبية وتقديم الدعم القانوني والمشورة للناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ومن بين الخدمات الأخرى المقدمة رصد امتهال وكالات العدالة والأمن لمعايير حقوق الإنسان، وإحالة المواطنين إلى الخدمات المجتمعية القائمة المتاحة، وإحالة شكاوى المواطنين إلى هيئات العدالة والأمن.

٥٣ - تعمل مكاتب الدعم العام في المراكز بوسائل حماية ليتمكن المواطنون من تقديم شكاوى - يعمل مكتب الخدمات العامة بفعالية في مركز غبارنغا الإقليمي، ومن المتوقع أن يبدأ عمله في المركزين الثاني والثالث في عام ٢٠١٤.

٥٤ - نشر أعداد كافية من الموظفين في المراكز، وتحقيق تمثيل المرأة بنسبة ٢٠ في المائة - نشرت الشرطة الوطنية ٥٢ ضابطاً في مركز غبارنغا الإقليمي، منهم ٧ نساء. ويضم مكتب الهجرة والتجنيس هناك ٤٥ ضابطاً منهم ١٠ نساء.

٥٥ - تنفيذ خطط القيادة والسيطرة الخاصة بالشرطة الوطنية ومكتب المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل ومكتب شؤون الهجرة والتجنيس - لم يجر بعد إعداد الخطط أو تنفيذها. وأدرج تقييم لنظام القيادة والسيطرة للشرطة الوطنية في تقييم أجرته الشرطة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

٥٦ - الاضطلاع بالرصد والتقييم بغرض قياس مدى فعالية المراكز - بغية المضي قدماً في تنظيم رصد الأنشطة والنواتج، وضع مكتب بناء السلام في ليبيريا ووحدة إدارة البرنامج مجموعة من سجلات الرصد من أجل المؤسسات/الوحدات القضائية والأمنية العاملة في مركز غبارنغا الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، طلبت وحدة إدارة البرنامج إجراء دراسات

استقصائية عن رضا المستعملين في آب/أغسطس ٢٠١٣. وأشار العديد من المجيبين إلى الآثار الإيجابية على أرض الواقع، مثل استجابة وحدة دعم الشرطة على نحو سريع لاحتواء عدد من الحوادث الأمنية الجسيمة في عام ٢٠١٣، والعمل الهام الذي يضطلع به مكتب الخدمات العامة ووحدة جرائم العنف الجنسي والجنساني ومحامو المساعدة القضائية.

٥٧ - إنشاء شبكات اتصال متكاملة لمكتب المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل ومكتب الهجرة والتجنيس والشرطة الوطنية - بالنسبة لمركز منطقة غبارنغا، رُبطت المؤسسات بالإنترنت مما جعل الاتصال داخل المقاطعات ومع المقر أكثر فعالية. وحدث تحسن في الاتصالات والتنسيق بين الشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنيس ومكتب المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل في عام ٢٠١٣. وتم شراء معدات اتصالات من جنوب أفريقيا، وتم تركيب روابط في ٢٤ من أصل ٣٠ موقعا، مما مكن من الاتصال من مونروفيا إلى مقاطعتي بونغ ونيمبا. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، جرى تركيب محطات طرفية ساتلية صغيرة وشبكة إنترنت وشبكة منطقة محلية، وهي الآن في طور التشغيل. إلا أن المرحلة التالية من التركيب لا تزال في انتظار انتهاء المفاوضات بشأن تقاسم التكاليف بين حكومة ليبيريا وشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

٥٨ - تعديل الإطار التشريعي والتنظيمي لدعم اللامركزية داخل قطاعي العدالة والأمن - بدأت عملية تعديل الإطار التشريعي والتنظيمي في عام ٢٠١٣، ويتوقع أن تنتهي في عام ٢٠١٤.

٥٩ - أخذ الدروس المستفادة في عام ٢٠١٣ من تجربة مركز غبارنغا في الاعتبار أثناء إنشاء المراكز في زويدرو وهاربر - اتبعت المقترحات بشأن المركزين الثاني والثالث نمجا مختلفا من النهج الذي اتبع في إنشاء مركز غبارنغا الإقليمي بالتركيز أولاً وقبل كل شيء على تقديم الخدمات المتعلقة بالعدالة والأمن إلى المواطنين. وقد أدرجت الدروس المستفادة في عام ٢٠١٣ من مشروع مركز غبارنغا الإقليمي في تصميم استراتيجية التنفيذ للمركزين الثاني والثالث. وعلى سبيل المثال، سيتم تطبيق نهج تدريجي. وفي المرحلة الأولى، سيجري التركيز على تقديم الخدمات بدلاً من إقامة البنى التحتية. وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وافق مجلس العدالة والأمن على ست خدمات ذات أولوية لا تتطلب تشييد مرافق بنى تحتية جديدة، وهي نشر مراقبي حقوق الإنسان وموظفي توعية الجمهور، ومساعدتي المحامين في المقاطعات، ومحامين للمساعدة القضائية، وموظفي دعم للضحايا في وحدة جرائم العنف الجنسي والجنساني، وضباط اتصال بشأن القضايا، لتقديم خدمات الإحالة النفسية الاجتماعية والقانونية والطبية للناجين من العنف الجنسي، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية

القانونية من خلال منظمات المجتمع المدني. وفي المرحلة الثانية، واستناداً إلى تقييم للبنى التحتية والأراضي، سيتخذ المجلس قراراً مستنيراً بشأن سلم أولوية تشييد المباني. أما المرحلة الثالثة، واستناداً إلى توافر التمويل، فإنها تركز على نظم الدعم الإداري لتحسين إنتاجية وأداء المؤسسات الموجودة في المراكز.

٤ - دفع عجلة الإصلاح في مكتب الهجرة والتجنيس تماشياً مع خطته الاستراتيجية والحفاظ في الوقت نفسه على التقدم المحرز في مجال إصلاح الشرطة الوطنية

٦٠ - زيادة فرص التدريب (بما في ذلك التدريب المتخصص) لمكتب الهجرة والتجنيس والشرطة الوطنية - خلال عام ٢٠١٣، تخرج ٢٣٤ منتسباً في مكتب الهجرة والتجنيس من أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية. أما الدفعة القادمة التي ستخرج في عام ٢٠١٤، البالغ مجموعها ٢٩١ منتسباً، فإنها ستزيد قوام الشرطة الوطنية إلى ٨٦٤ ٤ فرداً. وبلغت وحدة دعم الشرطة هدفها البالغ ١٠٠٠ ضابط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ويبلغ قوامها الحالي ١٠٠٥ فرداً، منهم ١١٩ امرأة.

٦١ - وفي عام ٢٠١٣، قامت الشرطة الوطنية الليبرية بتجنيد واختبار وتدريب ٢٩١ ضابطاً، منهم ٤٧ من الإناث، بدعم من الصندوق الاستثماري للعدالة والأمن. وفي أعقاب التدريب في أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٣، أجرى جميع المنتسبين الجدد دورة تدريب عملية لمدة ستة أشهر في مختلف مراكز ومخافر الشرطة في جميع أنحاء البلد. ومن المتوقع أن يتخرجوا في آذار/مارس ٢٠١٤ لتنتشرهم الشرطة الوطنية في وقت لاحق. ونظراً لعدم كفاية التمويل المتاح، فإن مجموع عدد ضباط الشرطة الوطنية المدربين في عام ٢٠١٣ لا يزال دون مستوى الحد الأقصى البالغ ٦٠٠ فرد وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بلغ قوام الشرطة الوطنية ٥٧٣ ٤ فرداً (٨١٦ امرأة و ٣٧٥٧ رجلاً). وتشمل الدورات التدريبية الأخرى التي أجريت في عام ٢٠١٣ ما يلي: تدريب ٢٠ من موظفات مكتب الهجرة والتجنيس في مجال القدرة على القيادة برعاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وتدريب أربع موظفات في مكتب الهجرة والتجنيس لدى دائرة الهجرة في غانا وبرعايتها؛ وتدريب ١٥٠ من موظفي مكتب الهجرة والتجنيس (١١٤ رجلاً و ٢٦ امرأة) على نشر الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في خمس مقاطعات (وغراند باسا وجراند كيب ماونت ومرغبي ومونتسيرادو ونيمبا)؛ وتدريب ستة من كبار موظفي مكتب الهجرة والتجنيس على إدارة المشاريع في مركز التدريب التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا؛ وتدريب ٦٠ ضابطاً (٥٠ رجلاً و ١٠ نساء) في ميدان الاستخبارات والتحقيقات في أكاديمية التدريب، بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة

الإثرائي؛ وتدريب ١٩ من كبار المديرين في الشرطة الوطنية على الإدارة والقيادة في معهد غانا للتنظيم والإدارة العامة كجزء من برنامج تدريب يضم أكثر من ٦٠ من مديري الشرطة الوطنية من الفئة المتوسطة والعليا، بتيسير من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبرنامج الأمم المتحدة الإثرائي وبرعاية حكومي أيرلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٦٢ - ويعتزم مكتب المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل تدريب ٧٠ منتسباً كل سنة في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦. وقد انتهت عملية تجنيد واختيار الدفعة الأولى المؤلفة من ٧٠ منتسباً (١٧ امرأة)، ومن المقرر أن يبدأ التدريب في أوائل عام ٢٠١٤. ويعتزم المكتب أيضاً إنشاء وحدة استجابة للمؤسسات الإصلاحية من بين المجموعة الحالية من الموظفين المدربين.

٦٣ - استمرار إصلاح وإعادة هيكلة مكتب الهجرة والتجنيس - يزمع مكتب الهجرة والتجنيس نقل مهام رئيسية إلى مستوى المقاطعات، ويشمل ذلك مهام التجنيس، لضمان التوصل إلى عملية تقديم خدمات هجرة لامركزية. ويقوم المكتب بتوظيف المرشحين المؤهلين لمنصب قادة المقاطعات. ويفتقر الموظفون الخمسة والأربعون الذين تم نشرهم في مركز غبارنغا الإقليمي إلى الدعم اللوجستي الكافي للقيام بواجباتهم. وتزمع وزارة العدل تفعيل مخيم فويا الواقع في مقاطعة لوبا الذي أحلته بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في عام ٢٠١٣، بهدف تشديد الأمن على الحدود مع غينيا وسيراليون، واستخدامه، في الوقت نفسه، لتدريب أفراد قوات الأمن (موظفو مكتب الهجرة والتجنيس وأفراد الشرطة الوطنية).

٦٤ - تحسين نوعية وعدد الشرطة الوطنية، مع مراعاة ثغرات التخطيط للمرحلة الانتقالية التي حددتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا - في عام ٢٠١٣، تخرج ١٤٨ فرداً من أفراد الشرطة الوطنية من أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية، وكان من بينهم ٤٦ امرأة (للحصول على مزيد من المعلومات، انظر الفقرة ٦٠).

٥ - دفع عجلة الجهود المبذولة من أجل إنشاء آليات فعالة للرقابة المدنية على مؤسسات الأمن الوطني، لا سيما تمكين مجلس الأمن الوطني ومجالس أمن المقاطعات وهيئات الرقابة ذات الصلة في المجلس التشريعي

٦٥ - تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا/إدارة عمليات حفظ السلام بشأن مراقبة قطاع الأمن - بدعم من صندوق بناء السلام وهيئة القضائية، قامت الشرطة الوطنية ومكتب المدعي العام مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبرنامج الأمم المتحدة الإثرائي والفريق الاستشاري الدولي لقطاع الأمن باستعراض آليات الإدارة والمساءلة فيها في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٣. وجرى تبادل النتائج مع

جميع العاملين في مجال العدالة والأمن. وأقرت الهيئة القضائية ووزارة العدل توصيات هذه الدراسة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٦٦ - إنشاء مجلس مدني للشكاوى وتجريه - يأتي تشكيل المجلس في إطار قانون الشرطة الذي يجري حالياً وضع صيغته النهائية (انظر أيضا الفقرة ٦٩).

٦٧ - تزاوّل جهات تنسيق الخفارة المجتمعية أعمالها بفعالية في مقاطعات بونغ وغراند غيده وغراند كرو ولوفا وماريلاند ونيمبا وريفير غي وسينوي - شرعت جهات تنسيق الخفارة المجتمعية في حملة ترمي إلى إشراك المجتمعات المحلية من خلال المجموعات النسائية وقادة الطلاب. وتوفر هذه الجهات المساعدة للقادة المحليين في مجال تخطيط الشؤون الأمنية. ويتفاعل ضابط اتصال الخفارة المجتمعية في الشرطة الوطنية مع قادة المجتمعات المحلية من خلال توعيتهم بأهمية ما يبدونه من اهتمام بأمن المجتمعات المحلية.

٦٨ - إنجاز استراتيجية الدفاع الوطني - وضعت الاستراتيجية في صيغتها النهائية وأقرت. وهي تركز على مقتضيات الدفاع الوطني والسلام والأمن الإقليميين.

٦٩ - تعزيز المراقبة المدنية للشرطة الوطنية، ومكتب الهجرة والتجنيس، ومكتب المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل، والقوات المسلحة - سيتم إنشاء مجلس للرقابة المدنية بموجب قانون الشرطة للتحقيق في الشكاوى التي يقدمها عامة الناس ضد أفراد الشرطة. ويتوقع الانتهاء من وضع القانون في عام ٢٠١٤ لتقديمه إلى البرلمان. وتتواصل المشاورات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن ولاية المجلس وتفعيله.

٦ - مواصلة المشاركة في المبادرات التي تتخذها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٧٠ - يتواصل التفاعل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية بشأن إدارة وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية - ففي عام ٢٠١٣، أنشئت فرقة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر تقودها وزارة العمل وتشارك فيها جميع الأجهزة الأمنية. وتضطلع فرقة العمل بإعداد تقارير مستكملة عن حالة الاتجار بالبشر. وتمت صياغة خطة عمل وطنية بشأن الاتجار بالبشر، وهي حالياً قيد الاستعراض. وتُبذل الجهود، عن طريق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومكتب الهجرة والتجنيس والشرطة الوطنية، وبالارتباط مع البلدان في المنطقة دون الإقليمية، لتحديد المشتبه في تجارهم بالبشر الذين فروا من ليبريا إلى البلدان المجاورة. وفي عام ٢٠١٣، واصلت وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية تقديمها على الصعيد التشغيلي بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وجرى تعزيز التعاون مع سيراليون، وذلك بسبل منها تبادل

زيارات وفود وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية وبإجراء تقييم مشترك للحدود. وأجريت العديد من التحقيقات والعمليات، بما في ذلك بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، في حالات الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والتدفقات النقدية غير المشروعة. وشاركت وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية الليبيرية وبعثة الأمم المتحدة في اجتماع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالسياسات، التابعة لمبادرة ساحل غرب أفريقيا، الذي عقد بأيدجان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ ونظمتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٧١ - وقامت وزارة العدل بمقاضاة ثلاث حالات للاتجار بالبشر خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٧٢ - اكتمال الملاك الوظيفي في وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية - تقوم وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية بالتنسيق مع نظرائها في المنطقة دون الإقليمية، وعلى وجه الخصوص في سيراليون وكوت ديفوار، بشأن المسائل المتعلقة بالجرائم العابرة للحدود الوطنية، مثل سرقة الممتلكات والاتجار بالبشر. وترمي الخطة ذات المراحل الثلاث لتنمية الموارد البشرية في وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية إلى تعيين ٦٠ موظفاً. ويبلغ ملاك الوحدة في الوقت الراهن ٢٨ موظفاً، وهي اليوم في المرحلة الثانية من الخطة.

٧٣ - إجراء البرلمان مداوالات بشأن قانون مراقبة الأسلحة النارية - أُعد مشروع القانون، ولكن بالنظر إلى تعقيد الموضوع، تم الاتفاق على أن يقوم خبير دولي وخبير محلي بإجراء استعراض متعمق لمشروع القانون في النصف الأول من عام ٢٠١٤، قبل عرضه على البرلمان.

٧٤ - قيام لجنة الأسلحة الصغيرة والشرطة الوطنية بالتنسيق لإنشاء نظام لتسجيل الأسلحة النارية ووسمها - لم يحرز أي تقدم بشأن هذا الهدف نظراً لأنه متصل بقانون مراقبة الأسلحة النارية المقترح.

جيم - تعزيز المصالحة الوطنية

١ - الحفاظ على الإرادة السياسية لتنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني

٧٥ - أُنجزت خارطة الطريق إلى المصالحة، بما في ذلك عملية شاملة للمشاركة العامة - وُضعت خارطة الطريق من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق، بلغت ذروتها في حلقة عمل مكثفة بشأن التصميم مدتها ثلاثة أيام وثلاثة استعراضات تقنية لمشاريع الخطة السابقة مدة

كل منها يوم واحد. وتُظَم أيضا استعراض وتحقيق واسع النطاق من جانب اللجنة التوجيهية المشتركة، واللجنة الدائمة بشأن السلام والمصالحة الوطنية، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وطلاب الجامعات، والمواطنين على مستوى القاعدة الشعبية. وتم إقرار خارطة الطريق خلال حفل الإعلان الرسمي عن إطلاق الرؤية الوطنية المعنونة "نهوض ليبريا لعام ٢٠٣٠" الذي عقد في غبارنغا سيتي، بوصفها الشق الأول لنهج من شقين يهدف إلى تحقيق الرؤية الوطنية، أما الشق الثاني فيتمثل في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للنمو الاقتصادي والتنمية (برنامج التحول للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧).

٧٦ - **الإطلاق الرسمي لخارطة الطريق إلى المصالحة** - بدأ تنفيذ خارطة الطريق في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، عُقدت الجولة الأولى من برنامج توعية وسائط الإعلام بشأن خارطة الطريق في غبارنغا بمشاركة ١٥٠ فردا، بما في ذلك المسؤولون المحليون والزعماء التقليديون والشيوخ ومنظمات المجتمع المدني من ست مقاطعات.

٧٧ - **وضع برنامج مشترك للمصالحة يستند إلى خارطة الطريق إلى المصالحة، وتشارك فيه الحكومة والأمم المتحدة والشركاء الدوليون والمجتمع المدني** - تم وضع مشروع برنامج مشترك للمصالحة الوطنية. بيد أنه بالاستناد إلى الدروس المستفادة من البرنامج المشترك للعدالة والأمن، اتفق بدلا من ذلك على التركيز على البرمجة المشتركة، بما يكفل قيام جميع الشركاء بتنسيق الأنشطة التي يضطلعون بها في مختلف المجالات المواضيعية لخارطة الطريق. وتماشى خارطة الطريق مع برنامج التحول للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ وبرنامج الأمم المتحدة الموحد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

٧٨ - **البدء بتنفيذ خارطة الطريق إلى المصالحة، تماشيا مع البرنامج المشترك للمصالحة** - بدأ تنفيذ خارطة الطريق بالإعلان الرسمي عن مشروع التاريخ الوطني في أيار/مايو ٢٠١٣. ويسعى هذا المشروع إلى إعادة كتابة تاريخ ليبريا ليكون متوازنا وشاملا قدر الإمكان، ويعكس كافة الجماعات العرقية. وتتناول مختلف المشاريع التي وافقت عليها اللجنة المشتركة الدائمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ سبعة من مجالات الاهتمام المحددة الاثني عشر الواردة في خارطة الطريق.

٧٩ - **إنشاء هيكل تنسيق وآلية تمويل (صندوق استثماري مثلا) دعما لتنفيذ البرنامج المشترك لتحقيق المصالحة** - في حين لن يكون هناك صندوق استثماري بالمعنى المتعارف عليه، تشرف لجنة توجيهية لأصحاب المصلحة المتعددين، تشارك في رئاستها الحكومة والأمم المتحدة، على تنفيذ مختلف البرامج المتصلة بخارطة الطريق.

٢ - إجراء مزيد من الحوارات الجامعة حول المصالحة الوطنية، وبشأن موضوعات شتى من بينها تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة

٨٠ - التوصل إلى تقديم تقارير الحكومة في حينها وفقاً لقانون لجنة تقصي الحقائق والمصالحة - فيما يتعلق بالتقارير الرئاسية المقدمة إلى البرلمان عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة، لا تزال المناقشات جارية بشأن ما إذا كان ينبغي أن يواصل مكتب الرئيس تقديم هذه التقارير مباشرة إلى البرلمان، أو أن تقدم اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان التقارير المرحلية إلى الرئيسة لعرضها بعد ذلك على البرلمان. وقام مكتب بناء السلام باستعراض ٢١٦ توصية واردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. ويمكن أن يشكل ذلك الاستعراض أساس آلية للمتابعة بالنسبة للحكومة واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وغيرهما من المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

٨١ - وضع استراتيجية اتصالات خارطة الطريق إلى المصالحة بهدف إيجاد حيز للحوار العام بشأن المصالحة الوطنية - تم وضع مشروع استراتيجية للاتصالات بشأن المصالحة، ولكن ينبغي استعراضها. ولم يتم حتى الآن حشد التمويل من أجل تنفيذها. وتركز الاستراتيجية على تعبئة الدعم ومشاركة المواطنين في تنفيذ خارطة الطريق.

٨٢ - تنفيذ استراتيجية الاتصالات خارطة الطريق إلى المصالحة، بما في ذلك إصدار تقارير ربع سنوية موجهة إلى العموم عن التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق - من المتوقع أن يبدأ تنفيذ الاستراتيجية في عام ٢٠١٤. بمجرد استكمالها.

٣ - إيجاد الإرادة السياسية اللازمة كي تفي اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بولايتها

٨٣ - توضيح ولاية اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان فيما يتعلق بتوصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة - لم يكتمل بعد توضيح الدور الذي تضطلع به اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان فيما يتعلق بتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. فمن ناحية، لا يتطرق قانون اللجنة المستقلة إلى لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وتقريرها وتوصياتها لأن القانون يعود تاريخه إلى ما قبل إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة ومن ناحية أخرى، تسند خارطة الطريق إلى المصالحة إلى اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان مهام وضع منهجية محددة السياق لمخاضات الاعتراف والمغفرة، وتنسيق تفعيل العملية. بيد أنه في ظل عدم وجود ولاية صريحة لتنفيذ مخاضات الاعتراف والمغفرة، أشير إلى

أنه قد تكون هناك حاجة إلى إصدار تشريعات تمكينية أو أمر رئاسي لإضفاء الشرعية على اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في هذا الصدد.

٨٤ - معالجة التحديات الداخلية التي تواجهها اللجنة المستقلة، وخصوصاً انخفاض القدرات على صعيد الموظفين وعدم كفاية الموارد - تواجه اللجنة المستقلة العديد من التحديات التشغيلية، وتملك قدرة محدودة على الوفاء بولايتها الواسعة النطاق. ولم تتمكن اللجنة المستقلة من العمل على النحو الأمثل على مدى السنوات القليلة الماضية بسبب عدم كفاية مستويات التمويل الحكومي وعوامل أخرى. ويعي الرئيس الجديد للجنة المستقلة بهذه الديناميات، وهو يتشاور ويتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين لكفالة أن تتمكن اللجنة من الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية. ويدعم صندوق بناء السلام اللجنة من أجل تعزيز قدراتها، ولا سيما في تصميم وتنفيذ برنامج الاعتراف والمغفرة.

٨٥ - تنفيذ برامج التعويض والذكرى وبرامج الاعتراف والمغفرة، وفقاً لخارطة الطريق إلى المصالحة - أطلقت الرئيسة برنامج الاعتراف والمغفرة الوطني رسمياً في زويدرو في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وفي أعقاب الإطلاق، عقدت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان منتدى بشأن الاعتراف والمغفرة في مونروفيا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ للتداول مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن نطاق وطبيعة برنامج الاعتراف والمغفرة. وتمخض المنتدى عن رؤية حاسمة بشأن مختلف ممارسات نظم الاعتراف والمغفرة من جانب المجموعات اللغوية الرئيسية الأربع في ليبيريا، ولا سيما فيما يتعلق بأوجه التماثل والاختلاف في تكوينها وولايتها القضائية وإجراءات جلسات الاستماع والتدابير التصحيحية. ووفرت النتائج الأساس من أجل تطوير المنهجيات والمبادئ التوجيهية المحددة السياق لمبادرات الاعتراف والمغفرة. وتكلم نائب الرئيس ووزير الداخلية ووزير العدل أمام المنتدى.

٨٦ - تعزيز القدرات لمعالجة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وبناء ثقافة احترام لحقوق الإنسان - منذ أن أوفدت اللجنة المستقلة أول مجموعة من مراقبي حقوق الإنسان إلى مقاطعات بونغ ولوفا ونيمبا في عام ٢٠١٢، بذلوا جهوداً كبيرة من أجل زيادة الوعي العام بشأن حقوق المواطنين ومسؤولياتهم. ومن المتوقع أن يُوفد مراقبو حقوق الإنسان في عام ٢٠١٤ إلى المقاطعات التي يغطيها المركزان الثاني والثالث. بيد أنه بسبب عدم كفاية التمويل والقدرة المحدودة من الموظفين، لا تزال اللجنة المستقلة تتطلب المزيد من التعزيز من أجل الوفاء بولايتها الأساسية في مجال التحقيق في شكاوى حقوق الإنسان ومعالجتها.

٤ - مواصلة المعالجة لدور الشباب في بناء السلام، وبصورة أساسية من خلال البرنامج الوطني لخدمة الشباب من أجل السلام والتنمية

٨٧ - تنفيذ البرنامج الوطني لخدمة الشباب من أجل السلام والتنمية، بما في ذلك المبادرات التي تستهدف الشباب المعرضين للخطر - يركز البرنامج على تقديم خدمات القطاع العام وتنمية مهارات القطاع الخاص، جنبا إلى جنب مع تحقيق أهداف المصالحة وبناء السلام. وفي القطاع العام، يركز البرنامج على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية مع التركيز على الصحة الجنسية والإنجابية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي. وفي القطاع الخاص، يسعى البرنامج إلى توسيع نطاق سبل كسب الرزق والفرص الاقتصادية للشباب من خلال تعزيز المهارات الزراعية والتنمية التنظيمية والمشاريع والوصول إلى الأسواق. وتشمل المقاطعات الست الأساسية لخدمات الشباب على الصعيد الوطني بونغ وغراندا باسا وغراندا غيده ولوفا وماريلاند وسينوي، مع أنشطة إضافية لمراكز الشباب والزراعة في بومي وكيب ماونت وغبارولو ومونتسيرادو ونيمبا. وجرى توسيع نطاق البرنامج الأساسي ليشمل ثماني مقاطعات، وأضيفت مقاطعتا نيمبا وكيب ماونت بعد الحصول على أموال تكميلية من برنامج بناء السلام والتثقيف والتوعية بدعم من حكومة هولندا. وتم تعيين المجموعة الخامسة من المتطوعين الوطنيين في الربع الأول من عام ٢٠١٣. وتم في وقت لاحق اختيار ما مجموعه ١٨٥ متطوعا وطنيا ونشرهم في مختلف المقاطعات.

٥ - مواصلة معالجة قضايا الأراضي من خلال لجنة الأراضي

٨٨ - تجربة نظام السبل البديلة لحل المنازعات في خمس مقاطعات - هناك خمسة مراكز عاملة تُعنى بتنسيق شؤون الأراضي وهي: زورزور (مقاطعة لوفاف)، وغبارنغا (مقاطعة بونغ)، وكاكاتا (مقاطعة مارغبي)، وغانتا (مقاطعة نيمبا)، وهاربر (مقاطعة ماريلاند)، وذلك بناء على التوصية الواردة في دراسة للنظم البديلة لحل المنازعات في ليريا. ويُنظر في إنشاء مركز إضافي لتنسيق شؤون الأراضي في مونسيرادو. وقد برهنت هذه المراكز على إمكانية إقامة نظام شبكة وطنية لحل المنازعات بشأن الأراضي.

٨٩ - وقامت لجنة الأراضي، بدعم من موئل الأمم المتحدة قدمه إليها عبر صندوق بناء السلام وبالتعاون مع الشركاء الآخرين العاملين في مجال حل المنازعات بشأن الأراضي، بتمكين المراكز من تحديد الآليات المحلية البديلة لحل المنازعات وتنسيق تلك الآليات وتعزيزها، وجعلها أكثر شمولا (لتضم شيوخ القبائل والنساء والشباب والزعماء الدينيين).

٩٠ - إتمام عملية التشاور بشأن سياسة الأراضي والتدقيق فيها - أُنجرت عملية التشاور والتدقيق في عام ٢٠١٣.

٩١ - إجراء إصلاحات تشريعية لمعالجة قضايا حيازة الأراضي - عقب تقديم فرقة العمل المعنية بالسياسات مشروع سياسة حقوق الأراضي في الربع الثالث من عام ٢٠١٢، شاركت لجنة الأراضي مشاركة واسعة النطاق في التخطيط لإجراء مشاورات عامة بشأن مشروع السياسة وتنفيذها. وقد أُقرت السياسة المذكورة ويجري إعداد القانون اللازم لعرضه على البرلمان.

٩٢ - توضيح وضع لجنة الأراضي (التي تنتهي ولايتها الحالية في عام ٢٠١٤) - أصبح من المفهوم الآن أن ولاية اللجنة تغطي الفترة من آذار/مارس ٢٠١٠ إلى آذار/مارس ٢٠١٥.

٦ - تعزيز الجهود المبذولة بشأن اللامركزية والإصلاح الدستوري

٩٣ - البدء بتنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة باللامركزية والحكم المحلي - نظرا إلى أن تنفيذ سياسة الأخذ باللامركزية يقتضي إدخال تعديلات دستورية، أدرجت لجنة استعراض الدستور مسألة الأخذ باللامركزية كمجال مواضيعي للمناقشة في إطار التريبة المدنية والمشاركة العامة الذي وضع في سياق عملية استعراض الدستور.

٩٤ - تقوم لجنة استعراض الدستور باستعراض دستور عام ١٩٨٦ وتقديم، وفقا لاختصاصاتها، توصيات بالتعديلات اللازمة - تضطلع لجنة استعراض الدستور بولايتها من خلال بث مواد إعلامية في محطات الإذاعة وعقد مشاورات مع المواطنين وأصحاب المصلحة في مونروفيا والمناطق المحيطة بها، وسيمتد نطاق هذه الأنشطة ليشمل محطات الإذاعة المحلية في المقاطعات الخمس عشرة. وستنفذ أنشطة الإعلام والتريبة المدنية والتشاور بمختلف اللغات المحلية.

٩٥ - وفي عام ٢٠١٣، عقدت اللجنة اجتماعات مع المحكمة العليا وقيادات مجلسي العموم والشيوخ في البرلمان والجماعات النسائية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وزعماء القبائل والطلاب والزعماء الدينيين والرابطات المهنية، وذلك لإحاطة أصحاب المصلحة علما بولاية اللجنة وإقامة شراكات معهم في استعراض الدستور.

ثالثا - التزامات لجنة بناء السلام

١ - تعبئة الموارد اللازمة لتطبيق أولويات بناء السلام المحددة في بيان الالتزامات المتبادلة وفي برنامج بناء السلام الليبري والدعوة إلى أن تفي الجهات المانحة المختلفة بتعهداتها والتزاماتها وإلى التنسيق الفعال فيما بينها؛ وهو ما سينفذ بالتنسيق مع المبادرات الليبرية وبدعم منها

٩٦ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، أجرت تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام زيارة مشتركة إلى ليبريا وسيراليون. وفي ليبريا، تقصى الوفد سبل تحسين الدعم المالي وتعزيز التنسيق وتحقيق أقصى قدر من التأزر لغرض بناء السلام بالتعاون مع الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الثنائيين والحكومة. واستعرض الوفد أيضا التقدم المحرز في تنفيذ برنامج بناء السلام في ليبريا، الذي يشمل مجالات يمولها صندوق بناء السلام، وأجرى تقييما لحالة تنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة.

٩٧ - وركزت زيارة رئيس اللجنة إلى ليبريا في أيار/مايو ٢٠١٣ على إدارة الصندوق الاستئماني للعدالة والأمن، وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي من خلال صندوق بناء السلام، وتوفير التمويل لعملية برنامج الاعتراف والمغفرة، وزيادة تمويل صندوق بناء السلام للأنشطة التي تعالج القضايا الجنسانية.

٩٨ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، شارك الرئيس في حلقة العمل لإصلاح القطاع الأمني التي عقدت في مونروفيا ونظمتها حكومة ليبريا وسفارة السويد وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بهدف تقييم قضايا إصلاح القطاع الأمني في ضوء التخفيض التدريجي للبعثة، والبرهنة على التزام الحكومة بالعدالة والأمن في البلد. واجتمع الرئيس أيضا مع أصحاب المصلحة لمناقشة تنفيذ خارطة الطريق إلى المصالحة، وعملية برنامج الاعتراف والمغفرة، وقضايا تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وقضايا الأراضي.

٢ - توسيع قاعدة المانحين لليبريا وتشجيع مشاركة الشركاء على نطاق واسع في جميع المحافل الدولية التي يمكن من خلالها حشد الدعم لليبريا؛ وهو ما سينفذ بالتنسيق مع السلطات الليبرية

٩٩ - جرى التشديد مرارا على أهمية تعبئة الموارد لأغراض بناء السلام، بما في ذلك في اجتماعات تشكيلة ليبريا وفي غيرها من المناسبات التي نُظمت في نيويورك ومونروفيا وعواصم أخرى. ويتعين إتمام الخطط والبرامج الحكومية الرامية إلى تحقيق المصالحة والعدالة والأمن. وترمي جهود تعزيز فعالية برامج وآليات التمويل القائمة إلى حشد الموارد من أجل

بناء السلام والمساهمة فيما تبذله الحكومة من جهود لضمان توفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها لهذه الأغراض. ويواصل الرئيس، بالتعاون مع سفير ليبيريا لدى الأمم المتحدة مارجون ف. كامارا، مناقشاته مع الشركاء الثنائيين بهدف توسيع شبكة الشركاء.

١٠٠ - واجتمع الرئيس مرارا مع ممثلي البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي لتبادل الآراء بشأن الجوانب المتعلقة بالتزاع، والاستراتيجيات المقبلة لإشراك المصرفين، والتحديات الخاصة بالعدالة والأمن. ويعمل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي على استحداث أدوات للتعاون مع ليبيريا في مجالات عديدة، منها تشييد البنى التحتية الأساسية (الطرق والكهرباء وشبكة المياه) في المناطق التي تغطيها مراكز العدالة والأمن الإقليمية، وفي مجالات اللامركزية والإدارة المالية العامة والعمالة والشباب.

١٠١ - وكان قدر كبير من تعاون التشكيلة مع ليبيريا ودعمها لها يتم من خلال الجهود الثنائية. وترد أدناه بضعة أمثلة على ذلك.

١٠٢ - تدعم أستراليا البرنامج الوطني لخدمة الشباب من أجل السلام والتنمية الذي تنفذه اليونيسيف بالتعاون مع حكومة ليبيريا ومنظمات غير حكومية.

١٠٣ - وينظر الاتحاد الأوروبي في تقديم دعم طويل الأجل لقطاعي العدالة والأمن.

١٠٤ - ونفذت ألمانيا مشروعا لإدارة الرشيدة للموارد الإقليمية في غرب أفريقيا، من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، نيابة عن الوزارة الاتحادية للتنمية والتعاون الاقتصادي. ويساعد المشروع ليبيريا وسيراليون على تعزيز الإدارة العامة لاستخراج الموارد للحد من إمكانية نشوب نزاعات في المنطقة.

١٠٥ - وقدمت فرنسا الدعم إلى الشرطة الوطنية ومكتب شؤون المهجرة والتجنيس. ودعم الدرك الفرنسي برنامج تدريب للمدرّبين طال مدربي وحدة دعم الشرطة ومول تشييد نقطة تفتيش حدودية في بلدة يكييا بمقاطعة نيمبا الواقعة على الحدود مع غينيا.

١٠٦ - والتزمت مؤسسة المعونة الأيرلندية بدعم تدريب ٦١ قائدا عسكريا من ذوي الرتب العليا والمتوسطة في معهد غانا للدراسات الإدارية والإدارة العامة، بغية الارتقاء بالقدرات القيادية والإدارية لضباط الشرطة الوطنية ومكتب شؤون المهجرة والتجنيس. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تخرج تسعة عشر من كبار القادة من برنامج تدريبي استمر ثمانية أسابيع. وتوفر أيرلندا أيضا الدعم لتدريب وحدة دعم الشرطة وتجهيزها.

١٠٧ - وقدمت اليابان مبلغ ١,٥ مليون دولار لمشروع تعزيز عمالة الشباب في قطاعات التعدين والتشييد والزراعة. وتشمل المشاريع المنفذة في مونروفيا وفي مقاطعة نيمبا تدريب الشباب العاطلين عن العمل على استخدام المعدات الثقيلة، وتدريب المدربين، وترميم مراكز التدريب وصيانتها، وترمي جميعها إلى زيادة توفير فرص العمل للشباب.

١٠٨ - وتزود النرويج عناصر الشرطة بمهارات متخصصة استجابة لطلبات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، كما توفر التمويل لأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية في مونروفيا ومركز التدريب الإقليمي في هاربر. وقدمت النرويج الدعم للشرطة الوطنية لإنشاء مرافق جديدة وزودتها بأثاث ومعدات. وقد اكتمل تشييد مركز التدريب الإقليمي في هاربر. أما في أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية، فاكتمل تجديد ميدان الرماية ومرآب ومواقف السيارات، وجرى توفير معدات المطبخ ومعدات صيانة السيارات. والعمل جارٍ في تشييد قاعة متعددة الأغراض في الأكاديمية. وقدمت النرويج أيضا الدعم لإنجاز برنامج التدريب المشترك وعنصري أماكن الإقامة وتوريد الأغذية الجاهزة في مركز غبارنغا الإقليمي.

١٠٩ - ووفرت إسبانيا الدعم من خلال تقديم منح إلى المنظمات غير الحكومية، مثل مؤسسة بينيتو ميني، من أجل تحسين مركز إعادة تأهيل الأيتام والبُتر في مونروفيا؛ وإلى الصليب الأحمر الإسباني من أجل تعزيز قدرات نظيره الليبيري على الاستجابة لحالات الكوارث ومن أجل تمويل مشروع لتوفير الدعم النفسي الاجتماعي للنساء المتضررات من النزاع في ليبيريا. وقدمت إسبانيا أيضا تبرعات إلى البرامج التي ينفذها البرنامج الإنمائي في مجالات التماسك الاجتماعي وعمالة الشباب ودعم الدورة الانتخابية، بالإضافة إلى تمكين المرأة الليبيرية اقتصاديا واجتماعيا من خلال البرامج التي تنفذها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

١١٠ - وتبرعت إسبانيا للاتحاد الأفريقي بمبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار لتمويل مشروع سريع الأثر يُعنى بسبل العيش والتنمية التعاونية نفذه مكتب الاتصال التابع للاتحاد في ليبيريا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ ويرمي إلى تحسين سبل كسب العيش عن طريق تمكين السكان اقتصاديا في أربع مقاطعات (بونغ وجراند باسا ومونتسيرادو ونيمبا). وقد أنشئت أربع تعاونيات في هذه المقاطعات بمشاركة ٢٥ عضوا في كل مقاطعة، منهم ١٥ امرأة.

١١١ - وفي عام ٢٠١٢، قدمت السويد إلى الصندوق الاستئماني للعدالة والأمن تبرعا غير مخصص قدره ٣٠ مليون كرونة سويدية (حوالي ٤ ملايين دولار). وساهمت السويد أيضا في المشاريع الجنسانية، ومشاريع المجتمع المدني، والشباب، والإدارة الاقتصادية الرشيدة. وخصصت السويد إجمالا أكثر من ٨٠ مليون كرونة سويدية (حوالي ١٢ مليون دولار)

للمشاريع التي تسهم في بناء السلام في ليبيريا في عام ٢٠١٣. وستقدم السويد معونة ثنائية إضافية قدرها ١,٦٥ بليون كرونة سويدية (حوالي ٢٤٠ مليون دولار) خلال السنوات الخمس المقبلة.

١١٢ - وأعارت السويد أفراد شرطة وموظفي سجون لبعثة الأمم المتحدة وساهمت في عمل البعثة عن طريق مستشار في مجال بناء السلام ضمن مكتب الممثل الخاص للأمين العام. ودعمت استعراض مشروع التدريب التوجيهي لعنصر شرطة الأمم المتحدة بمشاركة إدارة عمليات حفظ السلام وبعثة الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، شارك الأفراد الذين أعارتهم السويد في العديد من المشاريع تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥، في إطار البعثة والجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل قطاع العدالة والأمن، بوسائل منها شبكة الأمم المتحدة الدولية للنساء المشاركات في شرطة حفظ السلام. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، شاركت السويد مع حكومة ليبيريا والأمم المتحدة في تنظيم حلقة عمل في مونروفيا بشأن عملية إصلاح قطاع الأمن، لمناقشة مسائل الرقابة والمساءلة، والأدوار والمسؤوليات، وتعبئة الموارد، والأولويات العامة في القطاع.

١١٣ - وقدمت السويد والولايات المتحدة الأمريكية الدعم لليبيريا في إطار الخطة الجديدة للانخراط في دعم الدول الهشة. وعقب قرار اتخذه وزير المالية في تشرين/أكتوبر ٢٠١٣، بدأ العمل من أجل التوصل إلى اتفاق مع الجهات المانحة على اتفاق لخطة جديد. وتشمل الخطة عادة الأولويات المحددة في إطار الأهداف الخمسة المتعلقة ببناء السلام وبناء الدولة، وتحسين آليات التمويل وزيادة كفاءة التعاون مع الجهات المانحة، كما تشمل المسائل المتصلة بالأمن والعدالة وإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون والمصالحة. وستشمل العملية المفضية إلى الاتفاق مناقشة بشأن الكيفية التي يمكن بها إدراج المحتوى الموضوعي لبيان الالتزامات المتبادلة أو إدماجه في الخطة، وينبغي بعد ذلك مواءمة جميع العمليات من أجل إحداث أفضل تأثير ممكن وتقليل عدد العمليات المتوازية إلى الحد الأدنى.

١١٤ - وتواصل السويد مشاركتها في قطاع السجون من خلال إعارة موظفي السجون، وتشارك في الحوار مع البعثة ومكتب شؤون المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل بشأن المشاريع المحتملة في مجال التقييم الأمني للسجون. وعلاوة على ذلك، تعهدت دائرة السجون ومراقبة السلوك في السويد بإجراء دورة تدريبية لتحديد المعلومات، بما في ذلك شكل متقدم من هذا التدريب، وذلك في إطار دعمها لبعثة الأمم المتحدة بواسطة برنامج تدريب ثلاثي المراحل لموظفي السجون الليبريين يهدف إلى تعزيز قدرتهم في مجال الأمن والاستعمال

غير المميت للقوة في المرافق الإصلاحية. وتعهدت الدائرة أيضا بدعم تدريب موظفي السجون الوطنيين في مجال الإدارة.

١١٥ - وأعارت المملكة المتحدة موظفا لدعم أنشطة توجيه الشرطة في البعثة، كما تدعم تدريب ١٧ من موظفي الإدارة العليا والمتوسطة في الشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنيس، في معهد غانا للشؤون الإدارية والإدارة العامة.

١١٦ - وتدعم الولايات المتحدة مجموعة واسعة من الأنشطة في قطاع العدالة والأمن والمسائل المتعلقة بالأراضي. وقدم مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القوانين التابع لوزارة الخارجية الأمريكية الدعم في النشر الاستراتيجي لموظفيه بصفة كبار مستشارين لعنصر شرطة الأمم المتحدة وتكليفهم بولاية توجيه القيادة العليا للشرطة الوطنية وبناء قدراتها. وواصل المكتب تقديم دعم هام في مجال تدريب وحدة الاستجابة لحالات الطوارئ ووحدة دعم الشرطة وتزويدهما بالمعدات.

١١٧ - وساهمت مؤسسات مالية دولية، مثل مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، في تعزيز الأمن الغذائي وتمكين المجتمعات المحلية والبنى التحتية للنقل، وإدارة الموارد الطبيعية.

٣ - اجتذاب اهتمام مطرد من المجتمع الدولي واتخاذ تدابير في إطاره للدعوة إلى دعم عملية بناء السلام، عن طريق تسليط الضوء على التقدم المحرز والتحديات والمخاطر الماثلة والفرص المتاحة فيما يتعلق بجهود بناء السلام في البلد

١١٨ - اجتمعت تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام أربع مرات في عام ٢٠١٣ (شباط/فبراير وأذار/مارس وأيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر). واجتمع الفريق التوجيهي للتشكيلة أيضا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. والتقى الرئيس بالشركاء الثنائيين والمسؤولين الليبريين في مونروفيا ونيويورك ومدن أخرى لمناقشة جوانب مختلفة من بيان الالتزامات المتبادلة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، استضاف الرئيس اجتماع إفطار للتشكيلة بمناسبة الزيارة التي قام بها وزير الداخلية في ليبريا إلى نيويورك.

٤ - العمل مع الجهات الفاعلة في المنطقة، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للاستفادة من تدخلاتها في بناء سلام دائم في ليبريا وفي المنطقة دون الإقليمية

١١٩ - التقى الرئيس مع السيد كادريه ديزيرييه ويدراوغو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغيره من كبار مسؤولي الجماعة بأوجا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، لمناقشة الأبعاد الإقليمية لجهود بناء السلام في ليبريا والسعي إلى زيادة

التعاون بين الجماعة ولجنة بناء السلام. وشملت مجالات الاهتمام المشترك مكافحة المخدرات والجريمة عبر الوطنية، ودور المرأة والشباب في بناء السلام، والنهج الإقليمية لبناء السلام. وأطلع الرئيس على جهود الجماعة في مجال جمع الأسلحة الصغيرة في المناطق الحدودية للدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو، وعلى عملها المتعلق بنظم الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وآليات وقدرات حفظ السلام. وشارك الرئيس أيضا في الاجتماع الرفيع المستوى الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا واتحاد نهر مانو في حزيران/يونيه ٢٠١٣ والذي ركز المشاركون فيه على تعزيز الاتحاد ووضع استراتيجية أمن دون إقليمية في إطاره. وتبادل الرئيس وجهات النظر مع الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، سعيد جنيت، بشأن دعم الجهود على صعيد المنطقة دون الإقليمية.

٥ - إسداء المشورة لحكومة ليبيريا والشعب الليبيري بشأن الدروس المستفادة من الخبرات المكتسبة في حالات مماثلة، خاصة فيما يتعلق بجيازة الأراضي وحقوقها، والمواءمة بين النظم القانونية التقليدية والمدونة والمصالحة، لتكون بمثابة صوت موضوعي وتوفر، حسب الاقتضاء، الزخم السياسي المطلوب لإبقاء العمليات ذات الصلة في المسار الصحيح

١٢٠ - أعد مكتب ليبيريا لبناء السلام، بدعم من جهات عدة، من بينها مكتب دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام، ورقة مفاهيمية عنوانها "دعم المصالحة الوطنية في ليبيريا عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب"، تستند إلى تجارب رواندا وموزامبيق وبلدان أخرى. ويتمويل من صندوق بناء السلام، ستدعم لجنة بناء السلام هذا التعاون عن طريق المبادلات بين البلدان ذات الخبرة في عمليات المصالحة ومع ليبيريا. وسُلط الضوء باستمرار على الاهتمام بالقضايا الجنسانية في بناء السلام، ودافع الرئيس عن فكرة إسناد دور قوي للمرأة في المصالحة الوطنية. ودعا أيضا إلى زيادة اهتمام الشركاء بالقضايا الجنسانية، بما يشمل صندوق بناء السلام، ودعا الحكومات إلى اتخاذ تدابير أقوى لمنع العنف ضد المرأة.

٦ - الإسهام في المداولات المتعلقة بليبيريا، لا سيما في مجلس الأمن، عن طريق إسداء المشورة بشأن الأولويات الثلاث لبناء السلام، بما يكفل انتقال إدارة الأمن على نحو مسؤول من بعثة الأمم المتحدة إلى حكومة ليبيريا

١٢١ - تكلم الرئيس أمام مجلس الأمن في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣ لإطلاعه على نتائج الزيارة التي قامت بها تشكيلة ليبيريا التابعة للجنة بناء السلام إلى ليبيريا في شباط/فبراير ٢٠١٣، بما في ذلك التحديات المتعلقة بتعجيل إحراز التقدم في مجال العدالة والأمن، وخاصة تعزيز الشرطة الوطنية. وأشار أيضا إلى بدء عمل مركز غبارنغا الإقليمي، وجهود المصالحة

الوطنية، والقضايا الجنسانية، ومراعاة ظروف النزاع في إدارة الأراضي والموارد. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أكد الرئيس لمجلس الأمن ضرورة تعجيل التقدم في الجهود المبذولة لتعزيز المصالحة الوطنية، وإصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون. وفيما يتصل بالإحاطة المقدمة إلى مجلس الأمن، عقد عدد من الاجتماعات الثنائية، وغداء غير رسمي استضافته أستراليا بمشاركة أعضاء المجلس على مستوى الخبراء.

٧ - الإسهام، فرديا وجماعيا، في دعم ليبريا فيما تبذله من جهود لبناء السلام، عن طريق التعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الأمم المتحدة القطري، وتشجيع التنسيق الفعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجهات المانحة على الصعيد القطري وفي المقر والعواصم

١٢٢ - يواصل الرئيس، من خلال مشاورات وثيقة مع كبار المسؤولين في البعثة، كفاءة قدر أكبر من التنسيق للدعم بين أصحاب المصلحة على الصعيدين الدولي والوطني، لتنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة. ويكفل من خلال زيارته إلى ليبريا وبياناته أمام كل من التشكيلة ومجلس الأمن، استمرار الدعم الجماعي ومواءمة الرسائل في إطار المجتمع الدولي. ويبقى أيضا على اتصال وثيق مع دوائر المانحين لحشد الدعم لليبريا، ويشارك في عدد من المناقشات والمنتديات في الولايات المتحدة وبلدان أخرى للدعوة إلى دعم بناء السلام في ليبريا. والتقى الرئيس أيضا مع منظمات المجتمع المدني بمكتب كويكر لدى الأمم المتحدة في نيويورك وفي ليبريا لضمان إيصال شواغلها ورسائلها خلال اجتماعاته مع مختلف أصحاب المصلحة.

٨ - رصد تنفيذ برنامج بناء السلام في ليبريا بما يكفل المعالجة الفعالة لأولويات بناء السلام المحددة في بيان الالتزامات المتبادلة

١٢٣ - ترد الاستنتاجات والتوصيات التي تمخضت عنها زيارات الرئيس إلى ليبريا في تقاريره، وأُطلعت عليها تشكيلة ليبريا. ورحبت التشكيلة بالتقدم المحرز في جهود المصالحة الوطنية بما في ذلك بدء عملية الاعتراف والمغفرة، ونوهت في الوقت نفسه إلى أهمية التنسيق بين الآليات واستخلاص الدروس من بلدان أخرى. وفيما يتعلق بالمراكز الإقليمية للعدالة والأمن، رحب الرئيس بالخطوات المتخذة من أجل تنفيذ مشروع المركزين الثاني والثالث في هاربر وزويدرو، وشدد على ضرورة الاستفادة من الدروس المستخلصة من مركز غبارنغا.

رابعاً - الاستعراض

١٢٤ - يُقترح إجراء استعراض سنوي لبيان الالتزامات المتبادلة، ومن الأفضل أن يتواءم مع عمل تحالف التنمية في ليبيريا واتفاق الخطة الجديدة. ويمكن أن يشمل الاستعراض المقبل الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
